



سوريا

الجوار الجنوبي

التجارة والاستثمار



العلاقات الأوروبية السورية



تمّ تعليق العلاقات الثنائية فيما يتعلّق بالتجارة في النفط الخام ومنتجات النفط والذهب والمعادن النفيسة والماس. تضرّرت المبادلات التجارية من جرّاء النزاع وتراجع حجمها على نحو واضح على امتداد السنوات: بحلول سنة 2016، تراجعت الواردات الأوروبية من سوريا بنسبة 97% والصّادرات نحو سوريا بنسبة 85% مقارنة بمستواها سنة 2011. تُعزى أهم أسباب الضّعف التجاريّ إلى التشنّج الاقتصادي واقتصاد الحرب وفشل النظام السوريّ في تحقيق الانتقال السياسي أو الاقتصادي.

منذ بداية الأزمة في عام 2011، حشد الاتحاد الأوروبي أدواته السياسية والمالية لدعم الشعب السوري داخل سوريا واللاجئين السوريين في البلدان المجاورة (لبنان والأردن والعراق وتركيا). يعتبر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكبر مانح للسكان المتضررين من النزاع، حيث تم حشد أكثر من **24.9 مليار يورو** بشكل جماعي منذ عام 2011 في المساعدات الإنسانية وتحقيق الاستقرار والصمود يلتزم الاتحاد الأوروبي بإيجاد حل سياسي دائم وموثوق للصراع في سوريا بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 2254 وبيان جنيف لعام 2012. يوجه هذا النهج عمل الاتحاد الأوروبي من أجل سوريا، بما في ذلك دعمه للتنمية التي يفوقها المجتمع واحترام الحقوق الأساسية والمساءلة وتوفير الخدمات الأساسية. استضاف الاتحاد الأوروبي أربعة مؤتمرات حول دعم مستقبل سوريا والمنطقة منذ عام 2017 وسينظم مؤتمراً خامساً في عام 2021.

أهم المراحل

1977

الامضاء على اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي وسوريا

منذ ماي/مايو 2011

تعليق التعاون الثنائي الأوروبي مع السلط السوريّة واتخاذ تدابير أوروبية فردية وإجراءات تقييدية قطاعية إثر القمع العنيف للسكان المدنيين من قبل النظام وأنصاره.

أكتوبر 2012

إطلاق مجموعة المانحين الأساسيين برئاسة الاتحاد الأوروبي

2015

إنشاء الصندوق الائتماني الأوروبي الإقليمي للاستجابة للأزمة السوريّة

أفريل 2017

اعتماد الاستراتيجية الأوروبية حول سوريا

2017

إطلاق مؤتمر بروكسل السنوية حول «دعم مستقبل سوريا والمنطقة» التي يستضيفها الاتحاد الأوروبي و يشترك في رئاستها مع الأمم المتحدة

تمويل الاتحاد الأوروبي*



- الأداة الأوروبية للجوار هي من أهم آليات التمويل الأوروبية المعتمدة للاستجابة على المدى المتوسط والبعيد لاحتياجات السكان المتضررين من النزاع داخل سوريا بمبلغ ناهز **349.4 مليون يورو** منذ 2011.
- عبأ الاتحاد الأوروبي **1.1 مليار يورو للمساعدة الإنسانية** لفائدة السكان المتضررين من الأزمة داخل سوريا.
- ينتفع الفاعلون السوريون غير الحكوميين داخل سوريا من الدعم الأوروبي عبر الآليات المتخصصة على غرار الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الانسان (**17.6 مليون يورو**) حول حقوق الانسان والمساءلة والإعلام المستقل؛ وآلية المساهمة في الاستقرار والسلام (**147.3 مليون يورو**) لتقديم الخدمات والحكم المحلي والعدالة الانتقالية والوساطة/بناء السلام؛ وآلية التعاون التنموي (**37.3 مليون يورو**) للأمن الغذائي.
- يدعم الصندوق الائتماني الأوروبي الإقليمي للاستجابة للأزمة السوريّة البلدان المجاورة لسوريا التي تستقبل اللاجئين السوريين على مستوى سبل العيش والتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والحماية الاجتماعية. تشمل الفئات المستهدفة المجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين واللاجئين السوريين والمهجرين بالداخل في العراق حيث يبلغ عدد المنتفعين 7 مليون نسمة. تفوق ميزانية الصندوق **2.3 مليار يورو** (تمّ بعد تخصيص 2.2 مليار يورو لأنشطة محدّدة) من بينها مساهمات طوعية من 21 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي وتركيا والمملكة المتحدة إضافة إلى مختلف الآليات الأوروبية.

الاستجابة لجائحة كورونا



عبأت المفوضية ما يزيد عن 76 مليون يورو عبر مختلف آلياتها لرفع التحديات الصحية والاجتماعية والاقتصادية في علاقة بالجائحة في سوريا.

*لا يعمل الاتحاد الأوروبي مع النظام و لا من خلاله إذ تمز المساعدة الأوروبية عبر المنظمات غير الحكومية والوكالات الأممية والمنظمات الدولية ووظفها حسب أولوية الجهات الفاعلة في القطاع غير الحكومي.